

دور هيئات الدعم في تشجيع المقاولاتية النسائية في الجزائر

The role of support in encouraging women's entrepreneurship

ط د. الهام حجربوة

د. آمنة جعني

جامعة غرداية، الجزائر

جامعة غرداية ، الجزائر *

hadjrioua.ilhem@univ-ghardaia.dz

djani.amina@univ-ghardaia.dz

تاريخ القبول: 2024/05/30

تاريخ الاستلام: 2024/03/26 ؛

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع المقاولاتية النسائية بالجزائر والوقوف على دور هيئات الدعم في تشجيعها باعتبارها توجها عالميا حقق نجاحات باهرة في الدول المتقدمة، وهذا من خلال دراسة تحليلية لأهم الإحصائيات المتوفرة حول المشاريع النسوية الممولة من طرف هذه الوكالات عبر التراب الوطني، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن المقاولاتية النسائية بالجزائر لم تلق النجاح المتوقع مقارنة بالإجراءات والسياسات المتبعة لتشجيع النساء المقاولات، إلا أنه ورغم هذا استطاعت فتح عدد معتبر من مناصب الشغل ومنح الفرصة لفئات مختلفة عانت من التهميش سابقا.

الكلمات المفتاحية: مقاولاتية، مقاولاتية نسائية، امرأة مقاول، وكالات دعم.

تصنيف JEL: M19; O16; L26

Abstract:

This study aimed to identify the reality of women's entrepreneurship in Algeria and the role of support agencies in encouraging it as a global trend that has achieved remarkable success in developed countries, this is through an analytical study of the most important available statistics on women's projects funded by these agencies across the national territory, and we have reached through This study that women entrepreneurship in Algeria did not meet the expected success compared to the procedures and policies used to encourage women entrepreneurs, but despite this it was able to open a significant number of job positions and give opportunity to different groups that had previously been marginalized.

Keywords: Entrepreneurship; women's entrepreneurship; entrepreneurial women; support agencies..

Jel Classification Codes : M19; O16; L26

* المؤلف المراسل: آمنة جعني.

مقدمة

تعد المقاولاتية توجها عالميا لقي اهتماما كبيرا من طرف دول العالم، من خلال ماتنتهجه من سياسات لدعم وتطوير إنشاء المؤسسات، نظرا لمساهمتها الكبيرة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكون المرأة عنصرا فعالا في المجتمعات فإنها دائما ما تقتحم مجالات مختلفة وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية، ومن بين هذه المجالات برزت المرأة عالميا في ميدان المقاولاتية تحت مسمى المقاولاتية النسائية، فقد استطاعت أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية وثبتت أحقيتها باكتساح الحياة العملية من خلال المشاريع التي أسستها في مختلف المجالات.

الجزائر على غرار دول العالم أقرت عديد السياسات والبرامج والآليات لدعم إنشاء المؤسسات من طرف النساء، فقامت بإنشاء عديد الوكالات والهيئات الحكومية التي تسعى لدعم ومرافقة صاحبات المشاريع في تجسيد أفكارهن وطموحاتهن، من خلال تقديم الدعم المالي والفني لبدء مشاريعهن عبر مختلف الصيغ،

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ماسبق جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

مامدى مساهمة هيئات الدعم في تطوير وإنجاح المقاولاتية النسائية بالجزائر؟
وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم هيئات الدعم النشطة في الجزائر؟
- ماهو واقع المقاولاتية النسائية بالجزائر من خلال نصيب المشاريع النسوية المدعومة من طرف هيئات ووكالات الدعم بالجزائر؟
- ماهي أهم الإجراءات المتخذة لتشجيع المقاولاتية النسائية بالجزائر؟

لمعالجة الإشكالية السابقة لابد من الانطلاق من مجموعة من الفرضيات والمتمثلة في:

- سعت الجزائر إلى تأسيس عديد من هيئات ووكالات دعم المقاولاتية بحيث تهتم كل واحدة منها بفئة معينة ومجال محدد.
- لم يختلف كثيرا نصيب النساء المقاولات عن الرجال المقاولون في تلقي الدعم الذي تحتاجه لتجسيد مشاريعهن.
- لا تزال المقاولات النسوية تجربة محتشمة في الجزائر وهذا يعود لأسباب تكوينية وتمويلية.
- تعتبر القيود الاجتماعية من أهم العراقيل التي حالت دون نجاح عديد المشاريع النسوية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الجوانب النظرية للموضوع وتوضيح أهم الفروقات بين المفاوولات النسوية والرجالية، وكذا الوقوف على دور هيئات الدعم بالجزائر في تشجيع المفاوولاتية عموما ودعم المفاوولاتية النسائية خصوصا، ومن ثم التعرف على أهم التحديات التي تواجه المرأة المفاولة بالجزائر والتي من خلالها يمكن اقتراح بعض الحلول التي من شأنها تحسين نشاطها وتطويره.

منهج الدراسة:

للوصول لأهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي في معالجة مختلف الجوانب النظرية للموضوع، ومنهج دراسة الحالة باستخدام أسلوب التحليل في المحور الثاني التطبيقي لتحليل مختلف البيانات المستخدمة لعلاج الموضوع.

1. مفاهيم أساسية حول المفاوولاتية النسائية

انتشر مفهوم المفاوولاتية بشكل واسع في العالم خلال العقود الأخيرة، واهتمت الدراسات بهذا المصطلح من خلال الملتقيات، الندوات والأبحاث محليا ودوليا، فكما عرفها Peter Drucker بأنها "أعمال تبحث على التغيير وتستجيب للتغيير وتراه كفرصة للقيام بالأعمال" (خرشي، 2021، صفحة 13) اتجهت العديد من الأطراف للاستفادة من هذه الفرصة أو إنشاء رجالا أو نساء، وهو ما سمح بظهور ما يعرف بالمفاوولاتية النسائية ليرتكز البحث مؤخرا حولها ومدى مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية كتوجه برز في عديد البلدان.

1.1. تعريف المرأة المفاولة

كان لدخول المرأة للنشاط الاقتصادي علاقة بوضعها الاجتماعي، فسابقا كان ينظر للمرأة من الطبقة المتوسطة أنه يجب عليها الاهتمام بأسرتها ومنزلها، في حين كان الوضع مغايرا بالنسبة للمرأة من الطبقات الدنيا والتي كان عليها الخروج لسوق العمل لمساعدة الرجل لأن دخله لا يكفي لإعالة أسرته، وبالرغم من توسع النشاط التجاري في القرن التاسع عشر والذي دفع لتوظيف أكبر عدد من العمال وهذا ما شكل فرصة للنساء لاقتحام السوق إلا أن النظرة التقليدية لهن في البقاء في منازلهن لم تتغير، وبقي ينظر إليهن بصورة غير عادلة حتى أن أجورهن كانت منخفضة عن أجور الرجال في نفس العمل، أرجع العديد من المفكرين هذا لأسباب تعليمية مثلما رأى "سميث" قبلا في سنة 1776 في أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة يعود للفجوة في التعليم والتدريب بينهما، وهي تقريبا نفس الصورة التي شكلها الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون عن المرأة فقد أرجعوا سبب عدم

المساواة هذه إلى أن المرأة غير منتجة، غير عقلانية وغير ماهرة وأن وظيفتها الأساسية هي الزواج والأعمال المنزلية، لكن الواقع خلال تلك الفترة كان مخالفا للعديد من النظريات التي ظهرت لتفسير هذه الظاهرة، فقد أردفت بعض الدراسات كما جاءت به "ليونني ليفي" سنة 1885 أن رواتب الفتيات أقل من 20 سنة كانت أكبر من رواتب الرجال في حين الفتيات الأكبر من 20 سنة كانت رواتبهن جد منخفضة وهو ما يشكل استفسارا حول المعايير التي كانت تحدد بها الرواتب في تلك الفترة، خاصة بعد أن أكدت العديد من الدراسات على أن عمل المرأة كان ينظر إليه من زاوية التقاليد والعادات وأن أجر المرأة لا بد أن يكون أقل من أجر زوجها، ومن هنا كانت الحالة الاجتماعية خلال القرن 18 و19 إلى بداية القرن 20 غير مواتية لعمل المرأة. (Ribeiro & Galindo, 2012, pp. 11-17)

قبل التطرق لتعريف المرأة المقاولة لابد من تعريف المقاول وهو يعني " ذلك الوكيل المستقل الذي يتبنى مجموعة من القواعد التي تتفق مع سلوكه الذي يتميز بالبحث عن الرضى من أجل الوصول إلى أهدافه المتمثلة في تحقيق النمو والربحية لمؤسسته" (Andersson, Curley, & Formica, 2010, p. 131)

أما المرأة المقاولة فحسب Lavoie هي: "المرأة التي قامت بمفردها أو مع شريك واحد أو أكثر بتأسيس أو شراء أو الحصول على مؤسسة كارت، فتتحمل مسؤوليتها المالية والإدارية والاجتماعية وتشارك بنشاط في أعمالها اليومية" (Bne Makhlouf, 2013/2014, p. 30)

كما عرفت المرأة المقاولة بأنها المرأة التي اختارت إنشاء مؤسستها الخاصة بالاعتماد على مواردها الخاصة ومهاراتها الشخصية في توظيف تلك الأموال مع تحمل كافة المخاطر بغية تحقيق أرباح. (مغتات، يحيى، و نذار، 2018، صفحة 5)

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "امرأة بطالة أو مائكة في البيت أو كانت تعمل من قبل في أي مؤسسة، والتي قامت لوحدها أو رفقة شركاء بإنشاء مؤسسة من الصفر بسجلات مستقلة مع تحمل مسؤولياتها التسييرية والمخاطر الممكنة" (سلامي، عوائق وتحديات المقاوالتية النسوية في الجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي، 2021، صفحة 52)

2.1. مميزات ودوافع المرأة المقاولة

ليس دخول مجال المقاوالتية غاية لجميع النساء بل إن اقتحام هذا العالم جمع نساء يشتركن في سمات خاصة وأدت بهن دوافع مشتركة لتأسيس مشاريعهن.

1.2.1. مميزات المرأة المقاولة

للقوف على مميزات المقاولاتية النسائية لابد من معرفة أهم الخصائص والسمات التي تمتاز بها المرأة المقاولة عن الرجل المقاول أولاً، ويمكن إدراج هذه السمات فيمايلي:

- القدرة على المحافظة على العلاقات المهنية نتيجة أساليب التفاوض القوية لدى المرأة؛ (بربري و كريفار، 2018، صفحة 118)
- القدرة على التكيف مع الظروف على نحو أكبر وأسرع؛
- امتلاك حس اجتماعي أكبر من الرجل؛
- أقل كفاءة مالية وخبرة مهنية من الرجل؛
- أصغر سناً مقارنة بالرجال؛

أما فيما يخص مميزات المقاولاتية النسائية فهي تتميز بـ: (قائد، 2013-2014، صفحة 8)

- مؤسسات أقل حجماً وسناً من نظيرتها التي ينشؤها الرجال؛
- أغلب النشاطات تتركز في قطاع الخدمات الاستهلاكية؛
- الميول للبدء في المشروع لوحدها أو مع شريك واحد وتتفادى البدء مع أكثر من شريك؛
- تركز على الإبداع والابتكار في تقديم السلع والخدمات الخاصة بها.

2.2.1. دوافع المرأة المقاولة

أكدت العديد من الدراسات على أن المرأة تلجأ للعمل المقاولاتي لعدة أسباب أهمها: (بربري و كريفار، 2018، صفحة 119)

- الرغبة في الاستقلالية والقدرة على المشاركة في صنع القرار؛
- امتلاك السلطة والقوة وتحقيق مركز اجتماعي مرموق؛
- الرغبة في تحقيق نتائج إيجابية لتجسيد قراراتها؛
- الرغبة في الإبداع؛
- المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي من خلال خلق فرص عمل وتقديم قيمة مضافة للمجتمع.

3.2.1. الفرق بين النساء المقاولات والرجال المقاولين

يمكن التمييز بين المرأة المقاولة والرجل المقاول بالاعتماد على المعايير التالية:

الجدول رقم 01: أهم الفروقات بين المرأة المقاولة والرجل المقاول

المعيار	المرأة المقاولة	الرجل المقاول
المستوى التعليمي	مستوى تعليمي أكبر	مستوى تعليمي منخفض
الخبرة	أقل خبرة	أكثر خبرة
مستوى الدخل	متوسط أو منخفض	متوسط أو مرتفع
العمر	أقل سنا	أكبر سنا
التمويل	لا تعتمد على التمويل الخارجي	الاعتماد على التمويل الخارجي
المخاطرة	أقل مخاطرة	أكثر مخاطرة
حجم الشركة	غالبا ما تنشئ شركة صغيرة الحجم	تأسيس شركات كبيرة الحجم
الدافع وراء إنشاء شركة	ظروف عمل غير مواتية وغير عادلة مع الرجل	إحباط مهني سابق أو تحسين الوضع المالي
التطلعات	الاستجابة لحاجاتهن الشخصية والعائلية فقط	تحقيق أعمال عالية النمو

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Ribeiro & Galindo, 2012, pp. 55-56)

4.2.1. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاوالتية النسائية

تزايد الاهتمام بالمقاولة النسوية بعد النتائج التي حققتها هذه المشاريع في العديد من البلدان، فقد استطاعت على: (Nearchou-Ellinas & S. Kountouris, p. 325) (Coughlin & Thomas, 2002, pp. 5-6-57)

- التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي؛
- تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا؛
- زيادة المنتجات والخدمات المعروضة وبالتالي زيادة فرص التصدير؛
- استفادة الدولة من الضرائب واشتراكات التأمين الخاصة بصاحبات المشاريع وكذا وموظفهم؛
- تنويع الناتج الوطني والعمل على استقرار ومرونة الاقتصاد المحلي؛
- خلق فرص العمل وخلق الثروة؛
- مشاركة المرأة في الاقتصاد يعزز الابتكار فيه كون المرأة لها نظرة مختلفة في حل المشاكل والإدارة وأسلوب يختلف عن نظيرها الرجل؛
- أما اجتماعيا فإن إنشاء المشاريع يمنح المرأة المرونة والموازنة في القيام بمسؤولياتها

الوظيفية والأسرية؛

- القدرة على إعالة الأسرة وتحسين الروابط الروحية مع أطفالهن، بحيث يرسم لدى الأطفال صورة الأم القدوة؛
- فتح وتقديم فرص عمل والمساهمة في تشغيل نساء أخريات خاصة في المناطق الريفية؛
- على النحو الشخصي فإن تأسيس الشركة لدى المرأة يعزز من ذاتيتها ومن استقلاليتها.

2. واقع المقاولاتية النسائية في الجزائر

اهتمت الجزائر على غرار باقي دول العالم بالمقاولاتية بصفة عامة والمقاولاتية النسائية بصفة خاصة، وأدركت الضرورة الملحة لدعم هذا الاتجاه، لهذا سعى صناع القرار بالجزائر إلى وضع سياسات وآليات لتشجيع روح المقاولاتية ودعم أصحاب المشاريع، مما أدى إلى ارتفاع الحس المقاولاتي وبدوره انعكس على توسع النسيج المؤسساتي.

1.2. هيئات دعم المقاولاتية النسائية في الجزائر

تعد ترقية المؤسسات ودعمها وتشجيع روح المقاولاتية ضرورة ملحة، لهذا سعت الجزائر إلى توفير وإنشاء العديد من الهياكل الداعمة لإنشاء المؤسسات وتطويرها.

2.1.2. وكالات وهيئات دعم المقاولاتية: لم تنشأ وكالات لدعم وترقية المقاولاتية النسائية بصفة خاصة، لكن تم تأسيس العديد من الوكالات والهيئات لدعم المؤسسات ومرافقتها نلخص أهمها فيما يلي:

الجدول رقم 02: هيئات الدعم والمرافقة بالجزائر

تعريفها	الهيئة
عرفت سابقا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSE وهي هيئة عامة تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-296) المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، تهتم بالشباب العاطلين عن العمل والذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الخاصة وتقدم الدعم المالي لهم على شكل قروض، تسهيلات ضريبية، إعفاءات جمركية وكذا المتابعة، وتعرف حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSE
أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (94-188) في 6 جويلية 1994 بغاية التخفيض من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التسريح الإجباري، عن طريق منحهم إمتيازات مالية أو تحفيزات جبائية وإعفاءات جمركية، إضافة إلى التكوين من طرف خبراء في المقاولاتية لتسهيل تسيير المؤسسة عليهم.	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، تأسست سنة 2001 بموجب للأمر 03-01، سميت قبلا بالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، تتمثل مهمتها في	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

ANDI	تطوير ومتابعة الاستثمارات من خلال تسهيل استكمال الإجراءات الإدارية الخاصة بخلق المشاريع، كما تستفيد هذه المشاريع من جملة من الإمتيازات الجمركية والجبائية.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	هيئة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تم إنشائها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كيفية تنظيمها وتمويلها وعملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 2004/01/22.
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال ضمان المؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مشارتل المؤسسات	مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون في شكل محضنة أو ورشة ربط أو نزل المؤسسات، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
مراكز التسهيل	مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية واستقلال مالي، ومن بين ما تسعى إليه: تطوير ثقافة المبادرة، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (لفقير، 2016/2017، الصفحات 137-146)

2.2.2. الجمعيات الداعمة للمقاولات النسائية: إضافة إلى مختلف الهياكل التي أنشأتها الدولة الجزائرية والتي تطرقنا إليها سابقا برزت العديد من الجمعيات التي تهتم بالمرأة المقاولات وتقدم المقاولاتية النسائية أهمها: (سلامي و فريسي، 2014، الصفحات 91-92)

أ. جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات (SEVE) *Savoir et Vouloir* *Entreprendre*: تأسست هذه الجمعية سنة 1993، من أهدافها مايلي

- تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط؛
- دعم إنشاء المؤسسات النسائية من خلال توفير المعلومات وتقديم التوجيه والنصح؛
- تحديد إمكانيات الرعاية، فرص المناولة، إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات؛
- تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات؛
- البحث عن إمكانيات تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي.

ب. جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال (AME) association des Algériennes Managers et Entrepreneurs: أنشئت سنة 2005، بهدف تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، لتشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وصاحبات المهن الصغيرة، وهدفت الجمعية إلى إنشاء أطر فكرية، تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف.

2.2. المشاريع النسائية المنشأة في الجزائر

تطور عدد المشاريع النسائية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة والتي يمكن تقديم نظرة عامة حول ذلك من خلال العناصر التالية:

1.2.2. المشاريع النسائية المنشأة حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري

الجدول رقم 03: توزيع التجار حسب الفئة العمرية والجنس إلى نهاية 2020

الفئة العمرية	رجال	نساء	المجموع	النسبة
18-19 سنة	912	45	957	0.05%
20-28 سنة	122 388	6557	128945	6.73%
29-38 سنة	553 845	29540	583385	30.47%
39-48 سنة	562 739	38993	601732	31.43%
49-58 سنة	324 634	37531	362165	18.92%
59-68 سنة	126 670	21394	148064	7.73%
أكبر من 69 سنة	71 115	18332	89447	4.67%
المجموع	1 762 303	152392	1914695	
النسبة	92.04%	7.96%	100%	100%

المصدر: (المركز الوطني للسجل التجاري، 2021، صفحة 49)

تظهر إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري CNRC الخاصة بالنسج الاقتصادي الوطني لسنة 2020، أن عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين يبلغ 1 914 695 متعامل تشكل فئة النساء منهم 7.96% فقط أي مايعادل 152 392 امرأة، وتتمركز هذه الفئة بشكل أساسي في ولاية الجزائر بـ 12261 امرأة تاجرة أي مايمثل نسبة 8%، ثم ولاية وهران بـ 6.1% (9319 امرأة) ثم ولايتي تيزي وزو وولاية سيدي بلعباس بنسبة 3.8%، في حين الرجال يشكلون مانسبته 92.04% أي مايعادل 1 762 303 تاجر، أما ما يخص النساء المسيرات فقدر عددهن بـ 13 534 مسيرة من أصل

210 777 مسير أي ما يعادل مانسبته 6.42%، في حين يمثل الرجال النسبة الباقية والمقدرة بـ 93.58%، كما يلاحظ من خلال الجدول أن الفئة العمرية الأكثر نشاطا بالنسبة للنساء هي فئة من 29 سنة - 38 سنة وفئة 39 سنة - 48 سنة بنسب متقاربة 30.47% و 31.43%، وما يلاحظ من خلال ماسبق أن المستوى الثقافي والانفتاح في بعض الولايات خاصة الكبرى يلعب دورا مهما في سعي المرأة الجزائرية نحو تجسيد أفكارها على أرض الواقع.

الجدول رقم 04: توزيع النساء المسجلات في السجل التجاري حسب قطاع النشاط

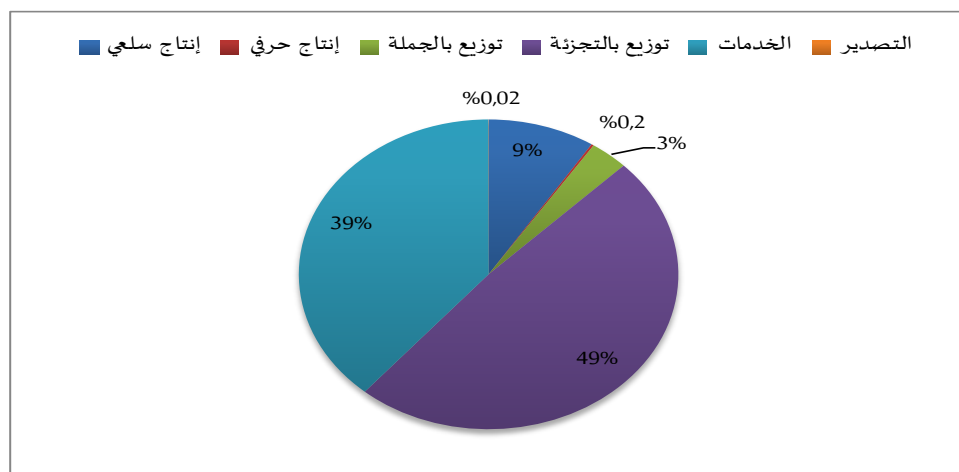
نهاية 2020

القطاع	إنتاج سلع	إنتاج حرفي	توزيع بالجملة	توزيع بالتجزئة	الخدمات	تصدير	المجموع
المجموع	14288	313	5147	76484	60794	25	157051
النسبة	9.10%	0.20%	3.27%	48.70%	38.71%	0.02%	100%

المصدر: (المركز الوطني للسجل التجاري، 2021، صفحة 53)

الشكل رقم 01: نسبة النساء المسجلات في السجل التجاري حسب قطاع النشاط لسنة

2020



المصدر: (المركز الوطني للسجل التجاري، 2021، صفحة 53)

تظهر إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري CNRC الخاصة بنسبة النساء المسجلات في السجل التجاري حسب قطاع النشاط لسنة 2020 أن مايقارب 49% من النساء يتجهن نحو نشاط التوزيع بالتجزئة، يليه نشاط الخدمات بمايقارب 39% مايعادل 60794 امرأة، تليه قطاع الإنتاج السلي وقطاع الخدمات بـ 9% و 3% على التوالي، في حين 0.20% و 0.02% فقط من

المسجلات في قطاع الإنتاج الحرفي وقطاع التصدير، هذا ما يعكس التخوف الذي تتصف به النساء المقاولات في مزاوله نشاطها، فغالبا ماتختار المشاريع الصغيرة والبسيطة والتي عادة ماتكون قطاع التوزيع بالتجزئة.

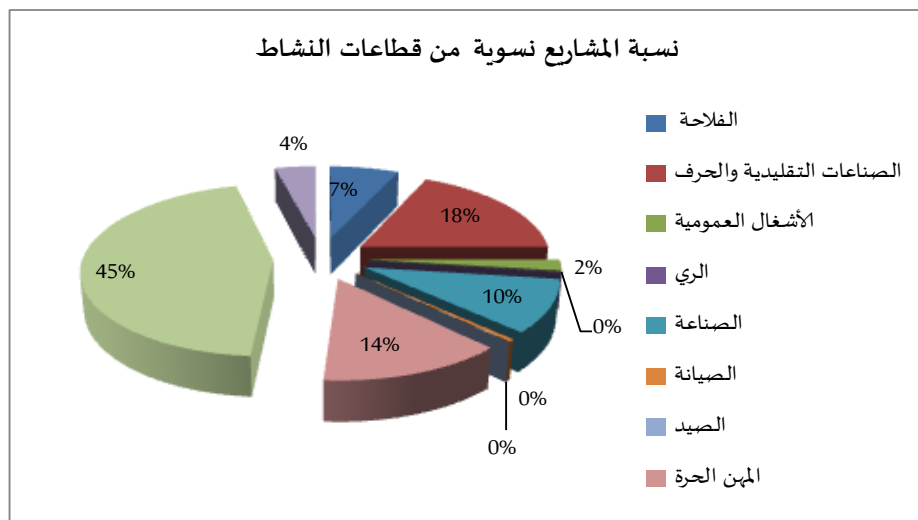
2.2.2. المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
يمكن تلخيص آخر الإحصائيات الخاصة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب الجنس وقطاع النشاط والمتضمنة في تقرير وزارة الصناعة والمناجم فيمايلي:

الجدول رقم 05: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	مشاريع رجالية	مشاريع نسوية	نسبة مشاريع النساء	نسبة المشاريع النسوية في قطاعات النشاط	مناصب العمل المستحدثة
الفلاحة	58141	55441	2700	5%	7%	137498
الصناعات التقليدية والحرف	43130	35793	7337	17%	18%	126514
الأشغال العمومية	34889	34069	820	2%	2%	101121
الري	560	535	25	4%	0.1%	2057
الصناعة	27352	23348	4004	15%	10%	78721
الصيانة	10573	10396	177	2%	0.44%	24350
الصيد	1131	1115	16	1%	0.03%	5549
المهن الحرة	11917	6439	5478	46%	14%	26714
الخدمات	108561	90550	18011	17%	45%	252806
النقل	88912	87333	1579	7%	4%	164067
المجموع	385166	345019	40147		100%	919397

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, pp. 26-27)

الشكل رقم 01: نسبة المشاريع النسائية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه:

— بالنظر لتركيز المشاريع، من إجمالي المشاريع التي مولتها الوكالة والتي تقدر بـ 385166 تم تمويل 40147 مشروع نسوي ما نسبته 10.42%، حيث تركزت أغلب المشاريع في قطاع الخدمات بـ 18011 مشروع وهو ما يمثل 45% من إجمالي المشاريع النسوية الممولة، يليه قطاعي الصناعات التقليدية والحرف ثم قطاع المهن الحرة بـ 7337 و 5478 مشروع ممول بنسبة 18% و 14% على التوالي، هذا ما يفسره حب المرأة للحرف ومهاراتها في الصناعات التقليدية، كما يبرز المستوى التعليمي الجيد للمرأة من خلال نسبة المشاريع في قطاع المهن الحرة حيث أغلب مشاريع هذا القطاع تعود لمحاميات وطبيبات وغيرهن، وتعود أدنى النسب لقطاع الصيد، الري، الصيانة والأشغال العمومية وكذا النقل بنسب متتالية تقدر بـ 0.03%، 0.1%، 0.44% و 2% وأخيرا 4% وهذا يعود لهيمنة الرجال على هذه القطاعات بسبب العادات والتقاليد، حيث أن لجوء المرأة لهذه القطاعات نادرا ما يكون إلا من نساء لهن الرغبة في اللحاق بأحلامهن وكسر الصورة النمطية للمهن التي يجب على النساء مزاولةها.

— أما عند النظر لنسبة المشاريع النسائية الممولة من كل نشاط، نلاحظ أن النساء اتجهن بنسبة كبيرة لقطاع المهن الحرة بـ 46% وهذا يعود لأسباب تعليمية وامتهان مهن ضمن

التخصصات الجامعية التي تم مزاولتها، تليها مشاريع في قطاعي الصناعات التقليدية وقطاع الخدمات بنسبة متساوية تقدر بـ 17%، أما كأدنى نسبة ف سجلت في قطاع الصيانة وقطاع الأشغال العمومية بـ 2%، ونسبة 1% بالنسبة لقطاع الصيد.

— كما ساهمت المشاريع الممولة من طرف الوكالة في استحداث ما يقارب 919397 منصب عمل ما يساهم في تقليص نسبة البطالة، فضلا عن الأثر الاجتماعي والتنموي الذي يخلفه هذا العدد المعتبر من فرص التشغيل.

3.2.2. المشاريع النسوية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

يمكن تلخيص آخر الإحصائيات الخاصة بالمشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الجنس وقطاع النشاط والمتضمنة في تقرير وزارة الصناعة والمناجم فيما يلي:

الجدول رقم 06: المشاريع الإستثمارية المنشأة حسب إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين

عن البطالة

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	عدد المشاريع النسوية	نسبة المشاريع النسوية
الفلاحة	23144	2569	11.1%
الصناعات التقليدية والحرف	14383	3251	22.6%
الأشغال العمومية	8589	215	2.5%
الري	347	18	5.2%
الصناعة	11767	2577	21.9%
الصيانة	898	21	2.3%
الصيد	490	2	0.4%
المهن الحرة	1228	586	47.7%
الخدمات	31348	5392	17.2%
النقل	58084	1568	2.7%
المجموع	150278	16199	10.3%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020, pp. 26-27)

وفقا لإحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المبينة في الجدول السابق نلاحظ أنه تم تمويل 16199 مشروع نسوي من أصل 150278 مشروع ممول عن طريق الصندوق أي بنسبة تقدر بـ 10.3% من إجمالي المشاريع. عدد كبير من هذه المشاريع كانت في قطاع الخدمات بـ 5392 مشروع، ثم قطاع الصناعات التقليدية بـ 3251 مشروع، يليه قطاع الصناعة والفلاحة

بدرجة متقاربة بـ 2577 و 2569 مشروع، في حين لم يلق قطاع الري والصيد نفس الإقبال حيث تم تمويل 18 مشروع ومشروعين فقط في كلا القطاعين على التوالي، وبمقارنة نسبة المشاريع النسائية الممولة من كل نشاط، نلاحظ أن نسبة 47.7% من المشاريع الممولة في إطار المهن الحرة تعود لفئة النساء، في حين نسبة 22.6% و 21.9% من المشاريع الممولة في قطاعي الصناعات التقليدية والحرف والصناعة هي مشاريع نسائية، أما قطاعي الصيد والصيانة فسجلا أدنى نسبة لهذه المشاريع بـ 0.4% و 2.3%. هذا ما يبرز الدور الذي لعبته الوكالة في منح فرص للنساء المقاولات في تجسيد مشاريعهن في المجالات البسيطة التي تفضلنها ومنه منح فرص عمل لعدد من الأفراد الآخرين.

4.2.2. المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الجدول رقم 06: عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر إلى

غاية 30 سبتمبر 2021

النسبة	عدد القروض	الفئة
63.54%	603561	نساء
36.46%	346383	رجال
100%	946944	المجموع

المصدر: (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمكنت من تقديم 946944 قرض شكلت 63.54% منه قروضا مقدمة لفئة النساء أي 603561 قرض، في حين مثل 36.46% من المستفيدين فئة الرجال، وهذا يعود لطبيعة القروض الممنوحة والتي تستهدف النساء كونها قروض صغيرة وبدرجة مخاطرة ضعيفة وهو ما يلفت الكثير من النساء خاصة الماكثات بالبيت، كما سمحت هذه القروض بتشغيل ما يقارب 1390654 شخص، ويقدم فرصا لهم في بدء مشاريعهم وإعالة أنفسهم وعائلاتهم، ويفتح أفقا أمام فئات مهمشة خاصة أن أغلب المستفيدين من هذه القروض هم من ذوي الإعاقات و ضحايا المآسي الوطنية، وهذا ما يظهر الدور الاجتماعي غير المباشر لوكالات الدعم والدور الفعال لأصحاب المشاريع.

3. عوائق المقاولاتية النسائية بالجزائر

تطرقنا كثير من الدراسات لتسليط الضوء على العوائق التي تواجه النساء في تجسيد مشاريعهن الخاصة بالجزائر والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية (سلامي، عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي، 2021) و(طبيب ابتسام وزغينة نوال، معوقات المقاولاتية النسوية بالجزائر وآليات تطويرها، 2022):

- عوائق ثقافية واجتماعية: تعتبر العائلة التي تنشأ فيها المرأة المقاتلة وشبكة العلاقات الاجتماعية لها مرآة عاكسة لمسارها المقاتل، فمن خلال هذا يمكن تحديد شخصية المرأة المقاتلة وثقافتها ومنه مدى قدرتها وإقبالها على العمل المقاتل وكفاءتها في تسيير مؤسستها، كما يدل هذا العامل على درجة المخاطرة التي يمكن لها أن تتحملها في سبيل تطوير المؤسسة، كما يعكس هذا المتغير كذلك التأثير الي قد تتلاقاه المرأة المقاتلة من أسرته ومحيطها خاصة في ظل حالة النساء اللاتي يقع على عاتقهم إلتزامات أسرية كبيرة، ويمكن الحكم على هذا المتغير من خلال المستوى التعليمي والثقافي للمرأة المقاتلة ومحيطها وكذا مكان نشأتها وتنقلاتها بين المناطق الحضرية والريفية.

- عوائق إدارية وتمويلية: تشكل كثرة الأعباء الإدارية عائقا كبيرا أمام المرأة المقاتلة خلال عملية تأسيس المؤسسة حيث يأخذ الأمر الكثير من الجهد والوقت، إلى جانب ذلك فإن الحصول على التمويل في ظل الشروط اللازمة من الضمانات التي قد لا تمتلكها المرأة المقاتلة في بداية نشاطها عائقا كبيرا لها، خاصة بالنسبة للنساء المتخوفات من المخاطرة.

- عوائق التسيير والنمو: نقص الخبرة والدعم والتكوين يؤدي لصعوبة في تسيير المؤسسة لدى المرأة المقاتلة وهو ما يستوجب منهن الاستعانة بأطراف خارجية وهو ما يكلفهن مزيدا من الوقت والجهد والأعباء المالية، كما يمكن الإشارة هنا إلى أن بعض النساء لا يعرفن بوكالات الدعم أو حتى آليات الاستفادة من خدماتها، وهذا يعود لغياب جمعيات خاصة بسيدات الأعمال أو نوادي تحتك بها النساء للحصول على المعلومة، من جهة أخرى يلعب نقص العمال الأكفاء سواء لأسباب تكوينية أو لأسباب متعلقة بالثقافة المجتمعية مشكلا كبيرا بالنسبة لهاته النساء.

- عوائق تنظيمية: وتشمل كل من ضعف البنية التحتية ومناخ الأعمال، انعدام المعلومات حول الأسواق المحلية وكذا التشريعات والقوانين الداعمة للمرأة المقاتلة عائقا أمام نجاح هذه الفئة في إنشاء وتسيير مؤسساتها.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول المقاتلاتية النسائية والدور الفعال الذي لعبته في تحقيق التنمية المحلية، وكذا تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمختلف الفئات من خلال المشاريع التي أسستها، إلا أن نسبة هذه المشاريع لا تزال ضئيلة جدا سواء بسبب عدم نجاعة الإجراءات التي انتهجتها هيئات ووكالات الدعم في تشجيع النساء المقاتلات أو لعوائق خارجية أخرى، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

- شهدت المقاولاتية النسائية تطورا ملحوظا في الجزائر خلال الفترة الأخيرة من خلال عديد المشاريع الممولة من طرف وكالات الدعم؛
- تشكل المشاريع المقاولاتية النسائية الممولة عبر الـ ANSEJ، الـ CNAC نسبة أكبر 10%، وبلغت 63.54% بالنسبة للمشاريع النسوية الممولة عبر الـ ANGEM؛
- ساهمت المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث 919397 منصب عمل، ما يساهم في تخفيض معدل البطالة؛
- سمحت آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في جذب فئة كبيرة من النساء، حيث مثلت نسبة 63.54% من القروض الممنوحة لفئة النساء؛
- فتحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المجال أمام فئات مهمشة من المجتمع كذوي الإعاقات وضحايا المآسي الوطنية للاستفادة من الدعم الذي تقدمه، بحيث سمحت بتشغيل ما يقارب 1390654 شخص، هذا ما يعكس الدور الاجتماعي للمقاولات النسوية التي قدمت لهم الفرصة في الاندماج بالمجتمع وتجنب الإنزلاق في آفات اجتماعية؛
- ساهمت المشاريع النسوية الممولة من طرف وكالات الدعم في زيادة الإنتاج الوطني من خلال مختلف السلع والخدمات التي تقدمها؛
- يعتبر كل من قطاع الخدمات؛ قطاع الصناعات التقليدية والحرف؛ قطاع المهن الحرة، أكثر القطاعات جذبا لاستثمارات العنصر النسوي، مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- شكلت كثرة الإجراءات الإدارية ومشاكل التمويلية أكبر عائقين أمام النساء المقاولات بالجزائر.

التوصيات

- من خلال ماتم التطرق إليه سابقا، ولتفعيل دور المقاولاتية النسائية بالجزائر لابد من:
 - تنظيم دورات تحسيسية لتشجيع روح المقاولاتية لدى النساء والطالبات الجامعية؛
 - إبراز دور الجامعة في تشجيع التقارب بين الطالبات الجامعيات والنساء المقاولات من خلال دور المقاولاتية؛
 - ضرورة لعب وكالات الدعم لدورها في المرافقة لأصحاب المشاريع؛
 - تشجيع أصحاب المؤسسات الحالية في مرافقة وتوجيه حاملي الأفكار والمشاريع؛

- تأسيس جمعيات ونوادي أعمال خاصة بالنساء المقاولات لنشر الوعي وثقافة المقاولات بين النساء؛
- دعم المشاريع المبتكرة وأصحاب الأفكار الإبداعية؛
- تقليل الأعباء الإدارية وتسهيل إجراءات التأسيس وإجراءات الحصول على التمويل؛
- وضع إطار تنظيمي وتشريعي لدعم المقاولاتية النسوية وتنظيمها؛
- توجيه المشاريع النسوية حسب خصائص المرأة المقاولات وثقافتها وكذا المناطق المحتاجة إليها.

قائمة المصادر والمراجع

Bibliographie

1. Andersson, T., Curley, M., & Formica, P. (2010). *Knowledge-Driven Entrepreneurship (the key to social economic transformation)*. New York, USA: Springer science + business media.
2. Bne Makhoulouf, Y. (2013/2014). L'entrepreneuriat féminin dans la wilaya de Tizi-ouzou (Incidence socio-economiques et limites de son accompagnement) (Mémoire de Master). Tizi-ouzou, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Algerie: Université de Mouloud Mammeri.
3. Coughlin, J. H., & Thomas, A. R. (2002). *THE RISE OF WOMEN ENTREPRENEURS (People, Processes, and Global Trends)*. London: QUORUM BOOKS.
- Ministère de l'Industrie et des Mines. (2020). *Bulletin d'information Statistique de l'entreprise*. Ministère de l'Industrie et des Mines.
4. Nearchou-Ellinas, L., & S. Kountouris, L. (2004). Women entrepreneurs in Cyprus: a new dynamic in Cyprus economy. *Emerald Group Publishing Limited*, 19(06).
5. Ribeiro, D., & Galindo, M. A. (2012). *Women's Entrepreneurship and Economics (New Perspectives, Practices, and Policies)*. Springer Science+Business Media.
6. ابتسام طيب ونوال زغينة، (2022)، معوقات المقاولات النسوية في الجزائر وآليات تطويرها، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 05(02)، 630-645.
7. إسحاق خرشي. (2021). *المقاولاتية (البحث عن الفكرة- إنشاء المؤسسة- المرافقة المقاولاتية)*. قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
8. المركز الوطني للسجل التجاري. (2021). *السجل التجاري (مؤشرات وإحصائيات 2020)*.

9. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 30 2022، من [/https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes](https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes)
10. حمزة لفقيير. (2016/2017). روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة مقاولي برج بوعرييج- (أطروحة دكتوراه). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بوقرة.
11. صابرينة مغتات، سارة يحيى، و رشيدة نزار. (جوان، 2018). واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 14 (16).
12. محمد الأمين بربري، و مراد كريفار. (ديسمبر، 2018). دور وأهمية التمويل الأصغر في دعم وإنجاح المقاولاتية النسوية في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* (04).
13. منى قائد. (2013-2014). النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي و غير الرسمي : خصائص، دوافع والتحديات ""دراسة حالة عينة من النساء المقاولات بولاية ورقلة" (مذكرة ماستر أكاديمي). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح.
14. منيرة سلامي. (2019). المقاولاتية كأحد مداخل التمكين الاقتصادي للمرأة. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*، 10.
15. منيرة سلامي. (أفريل، 2021). عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية بالجزائر تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي. *مجلة مجاميع المعرفة*، 07 (01 مكرر).
16. منيرة سلامي. (أفريل، 2021). عوائق وتحديات المقاولاتية النسوية في الجزائر أي تأثير لمتغيرة النوع الاجتماعي. *مجلة مجاميع المعرفة*، 07 (01).
17. منيرة سلامي، و يوسف فريسي. (2014). المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال. *مجلة أداء المؤسسة الجزائرية* (05).